هولندا - تركيا: أردوغان سيتراجع

■ حميدي العبدالله

عصفت بالعلاقات الهولندية – التركية أزمة جديدة افتعلها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من خلال سعيه لتحويل الدول الأوروبية إلى ساحات للدعاية لنهجه الديكتاتوري.

بعد الألمان قامت هولندا بمنع مسؤولين أتراك بمخاطبة مهرجانات ينظمها أردوغان للحصول على الدعم في استفتاء تعديل الدستور، وحدها فرنسا رضخت لضغوط أردوغان وسمحت بمخاطبة مسؤولين في الحكومة التركية لمهرجانات دعائية لمصلحة أردوغان وتعديل الدستور التركي.

حتى هذه اللحظة تبادلت تركيا وهولندا التحديات، وكما وجه للمسؤولين الألمان تهمة النازية وجه أردوغان للمسؤولين في هولندا التهمة ذاتها، وتبادل الطرفان التهديد بفرض عقوبات على بعضهما البعض.

لكن السؤال من سيربح هذه الحرب، ومن سيتراجع في النهاية، ألمانيا وهولندا أم الرئيس التركي وحكومة حزب العدالة والتنمية؟ لا شك أنّ الأوضاع بشكل عام لا تعمل في مصلحة الرئيس التركي وحكومته. فعلاقات تركيا مع دول الجوار، وتحديداً سورية والعراق واليونان وإيران وأرمينيا في أسوأ أحوالها. والعلاقات التركية – الأميركية تشهد توتراً غير مسبوق على خلفية دعم الولايات المتحدة لأكراد سورية ، وتحديداً «وحدات الحماية الكردية» بالسلاح، حيث يعتقد أردوغان أنّ «وحدات الحماية الكردية» هي امتداد لحزب العمال الكردستاني في تركيا، وبالتالي تشكل تهديداً للأمن القومي التركي ووحدة الأراضي التركية.

افتعال أزمة مع بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا وهولندا، سيدفع دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة للوقوف إلى جانب هذين البلدين الأوروبيين بسبب ما تنص عليه قوانين الاتحاد الأوروبي، ومن هنا فإنّ أيّ عقوبات يمكن أن يفرضها أردوغان على هولندا أو ألمانيا، سوف يدفع الدول الأوروبية الـ 28 للردّ بعقوبات مماثلة. وبديهي أنّ مستوى اندماج الاقتصاد التركي بالاقتصاد الأوروبي يجعله في وضع غير قادر على تحمّل نتائج أيّ عقوبات قد تفرضها الدول الأوروبية مجتمعة.

في ضوء هذا الواقع، فإنّ الأزمة مرشحة للبقاء في إطار تبادل الاتهامات والحملات الإعلامية من الآن وحتى إجراء الاستفتاء على تعديل الدستور، لأنّ أردوغان بحاجة إلى معركة مفتعلة لاستقطاب العناصر القومية التركية إلى جانبه، والتصويت لصالح تمرير التعديلات الدستورية، وبعد ذلك سوف يتراجع أردوغان، لأن ليس لديه قدرة على مواصلة المعركة مع الاتحاد الأوروبي أو أيّ دولة من دول الاتحاد.

تفجير باب مصلى

- من استمع إلى متحدثي الجماعات المسلحة المسماة «المعارضة» وهي تعلق على التفجير الذي استهدف الزوار العراقيين في باب مصلى وأدّى لاستشهاد أكثر من أربعين منهم، سمع مجموعة من المجرمين لا علاقة لهم بمبادئ ولا بقضية يدّعونها ولا بسياسة...
- عندما يقول واحد منهم إنّ هؤلاء أعداء وقتلهم يخدم القضية التي يدّعيها! ويقول آخر إنّ الأجهزة الحكومية السورية وراء التفجير! فنحن نستمع إلى مجموعة من فاقدي الإحساس والمخابيل الذين لا مكان لهم إلا في المصحات العقلية.
- في قوى المقاومة يدور نقاش حول مدى صلاحية تنفيذ عمليات استشهادية بين المستوطنين في فلسطين المحتلة وربطها باستهداف مواقع عسكرية.
- في تجربة المقاومة في لبنان توقف تنفيذ عمليات تستهدف عملاء كبار لأنها كانت ستقتل معهم أبناءهم.
- السياسة التي تصير مبرّراً لتشريع القتل بمجرد أنه يسبّب الألم لخصم أو عدو ولو كان الضحايا لا صلة لهم بالصراع الدائر هي سياسة الجريمة والمافيا والقتلة وعبثاً يمكن أن يكون بين هؤلاء من يصلح لحوار.
- الدول الراعية للجماعات المسلحة لا تختلف عنهم.
- وحده الحوار لتكريس الاستسلام معهم مشروع.

التعليق السياسي

سورية ليست ساحة سائبة والعدوان يجابَه من اية جهة أتى

■ اياد موصللي

هنالك مثل لبناني يقول: «ألف قلبة ولا غلبة...»

هذا المثل استقاه الأقدمون من النفسية والروحية العربية والتي تجسّدت في الآونة الأخيرة في كثير من المواقف والتقلبات والمناورات والتهرّب من مجابهة الواقع بكلّ وضوحه..

وزير خارجية مصر صرّح بالأمس فقال: «الأزمة السورية مقبلة كلّ تسوية سياسية، وكلّ الدول ابتعدت عن الحلّ العسكري، وانّ فكرة عودة سورية إلى الجامعة العربية لا بدّ أن تأتي. وقال انّ الجامعة العربية هي حاضنة العمل العربي المشترك، وايّ خلافات يجب استئصالها وانّ مصر تركز حالياً على المسار السياسي لحلّ النزاع السوري وفكرة عودة سورية للجامعة العربية لا بدّ ان تأتي عاجلاً إنْ لم يكن آجلاً لأنّ سورية ستظل دولة عربية وركناً اساسياً في المنظومة العربية...»!!

نريد ان تتغيّر الأساليب والمناورات السياسية عندما يتمّ الحديث عن الوضع القائم في سورية اليوم وضع صنع ونظم وصدر من بلاد العرب ليهدم كلّ العرب الأحداث التي تشهدها وشهدتها سورية هي حرب تدمير وليس معارضة تغيير ولا هي مطالب سياسية تنظيمية ولا سعي وراء التحديث والتغيير لنظام قائم بنظام أحدث وأرقى.. فاستعراض ما جرى خلال ست سنوات من قتل وتهجير وتدمير يوضح انّ الغاية ليست رسالة سياسية.

عناصر وأدوات الأحداث تنبئ عن الغاية والمقصد.. فما علاقة الشيشاني والباكستاني والافغاني والسوداني والبلقاني والتونسي والمغربي والجزائري والافرنسي والاسباني ووو... كل هذه الجنسيات.. هل أتت من أجل وضع قانون جديد للانتخابات وقانوناً للأحزاب ودستوراً حديثاً للبلاد ينظم شؤون العباد.. وهل ميدان التغيير هو في أعمال التدمير فنهدم وندمّر حضارات تاريخية لمحو صفحة مجيدة من حقيقة أمة أبت ان يكون قبر التاريخ مكاناً لها في الحياة، فجاءت عناصر الإرهاب لتدفنها في حاضرها وماضيها..

هل تدمير الآثار في حلب وحماة وحمص وتدمر هو مطلب دستوري قانوني يريدون عبره خلق حياة جديدة في سورية.. هل تدمير المساجد وهدم الكنائس وتدنيس المقابر وخطف وقتل رجال الدين من شتى شرائحهم وعقائدهم وتنوّعهم.. هل هذا هو من أجل تثبيت علمانية الدولة او روحانيتها.. الذبح للإنسان كما يذبح الحيوان هل هو رسالة حضارية للمعارضة وخطوط لعناوين بناء دولة المستقبل.. ليسمح لنا وزير خارجية مصر وسواه ممّن ينطبق عليهم المثل: «إذا أردت تغيّر الحال فتلاعب في ما يقال»، ما جرى ويجري في سورية ليس تسوية ولا تبويس شوارب، انّ الذي جرى ويجري وسيجري هو حلّ ناجم عن إرادة وطنية حقيقية أثبتت فعل القوة الإيمانية والروحية وعناصر الانتماء الوطني والتي ينطبق عليها القول: «انّ فيكم قوة لو فعلت لغيّرت مجرى التاريخ»، وانّ فعل هذه القوة في بعض مراحله رسم طريق الحلّ لما جرى ويجري في سورية.. ولو تمكن أولئك الذين رسموا خارطة الأحداث من تحقيق ما رسموا لما كان هنالك حلّ سوى تدمير البلاد وقتل الأحرار من العباد..

لكن السوريين بفعل مادي وقدرة إيمانية، وتجسيد بطولي أثبتوا أنهم أحرار وينتمون لأمة حرة وإذا لم يكونوا أحراراً فحريات الأمم عار عليهم فساروا في الطريق الذي يؤدّي الى النصر والحياة مؤمنين بأنّ الطريق هي طريق الحياة ولا يثبت عليها الا الأحياء وطالبو الحياة.. أما الاموات فيسقطون على جوانب الطريق، فيما يقدّم طالبو الحياة دماءهم وأرواحهم في سبيل وطنهم وأمتهم مؤمنين بأنّ هذه الدماء هي وديعة الأمة لديهم وهي ملكها متى طلبتها قدّموها لها.. وأعادوها لتسقي ترابها وترفع راية عزّها..

هذه المعركة التي رسموا خطوطها ونفذوها على أرض سورية.. وكان الردّ الحازم والموقف الشجاع فخاض السوريون الحرب ضدّ من أراد لهم الشرّ.. لم يخافوا الحرب ولا خافوا الفشل وفرضوا إرادة الحياة.. وهزموا الشرّ وأهله.. هذه هي نتائج العدوان الذي تعرّضت له سورية سقوط المعتدين وفشل مخططاتهم..

سورية لم تتنكّر لانتمائها العربي ولا لموقفها في الجبهة العربية وانّ الأصوات التي بدأت ترتفع من أجل عودة سورية الى الجامعة العربية هي صدى لما كان يفكر به أولئك الذين ظنوا انّ الجامعة العربية ستستمرّ فعل إرادة حازمة إذا كانت سورية خارجها..

يقول وزير خارجية مصر: «الجامعة العربية حاضنة للعمل العربي المشترك واية خلافات يجب استئصالها.. فكرة عودة سورية الى الجامعة لا بدّ ان تأتي.. لأنّ سورية ستظلّ دولة عربية وركناً أساسياً في المنظومة العربية».

ونقول للوزير المصري.. سورية هي السيف والترس في الجبهة العربية والروح في الجامعة العربية، والجامعة بدون سورية هي أشباح بلا أرواح...

انّ التسويات هي في الحقيقة استسلام مقنّع لإرهاب ومؤامرات فشلت..

والمحاولات التركية والاسرائيلية الأخيرة هي لذرّ الرماد في العيون وتجميل الفشل..

فتركيا وجدت معظم الأبواب الأوروبية موصدة في وجهها.. و«إسرائيل» جعلت إيران قميض عثمان من أجل تغطية تحركاتها ودول الخليج لم تتلق أوامر الانسحاب فصمتت..

فشلت المؤامرة ميدانياً، فبعد ستة أعوام من القتل والسلب والخطف والهدم والتدمير أثبت السوريون حكومة وشعباً عن ثبات وصلابة وقوة تجذرهم وربطوا الحاضر بالماضي، فهذا هو تاريخ سورية.. شعب متضامن متضافر يشدّ بعضه بعضاً كالبنيان المرصوص.. وما جرى اليوم من محاولات ألبست لبوس التغيير السياسي والذي يخفي أفكاراً تقسيمية تؤدّي الى تحقيق المخطط الإسرائيلي بتفتيت البلاد وإثارة الانقسامات..

هذه المحاولات جرى كثير مثلها في التاريخ وأفشلها السوريون بوحدتهم وتضامنهم وإيمانهم، انه في الوحدة القومية تضمحلّ العصبيات المتنافرة وتنشأ الوحدة الوطنية والقومية الصحيحة التي تتكفل بإنهاض الأمة..

فرنسا في بدء انتدابها للبلاد قسّمت سورية أربع حكومات لأربع مناطق طائفية..

حكومة سنية في حلب، وحكومة علوية في اللاذقية، وحكومة سنية ثانية في دمشق، وحكومة درزية في السويداء..

ثار العلويون وثار الدروز وثار السنة رافضين هذا، وقاتلوا من أجل وحدة البلاد ونجحوا وقضوا على مؤامرة التقسيم.. قائلين فاعلين نحن أبناء أمة واحدة لا يفرّقنا عنصر ومذهب او دين..

وانتصر السوريون اليوم بقوة وحدتهم ووطنيتهم وأفشلوا كلّ محاولات التجزئة والتفتيت ومخططات «إسرائيل» وتركيا..

فما حصل ليس تسوية سياسية، انه حدّ فاصل بين الإيمان وإرادة الحياة المنتصرة في الميادين العسكرية والسياسية وبين منهزمين يريدون تراجعاً وانكفاء بدون زحف..

والجامعة العربية التي أطلقت شعار مقاطعة سورية شعرت بالضعف فسعت أيضاً لإخفاء حشرجة موتها عبر مصل عودة سورية اليها..

نعود فنكرّر انّ فيكم قوة لو فعلت لغيّرت مجرى التاريخ..

انّ هذه القوة ظاهرة فاعلة صامدة وانّ موقف رئيس الجمهورية في سورية وإعلانه انّ كلّ من يتدخل عسكرياً في سورية دون موافقة الحكومة السورية يعتبر معتدياً وينطبق هذا على أميركا وتركيا..

هذا جواب لكل المستفسرين:

نحن قوم لا نلين للبغاة الطامعين...

التوازي والتتالي في أستانة...

سورية - الدولة: رابح - رابح

■ حسن شقير*

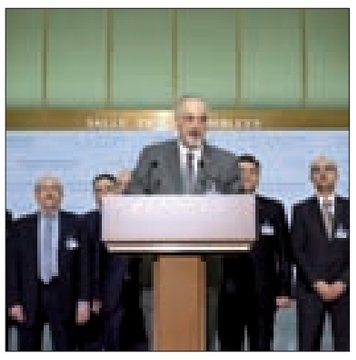

خطوة واحدة... وسيكفي الله المؤمنين شرّ القتال؟

لم تنفضّ جلسات التفاوض في مؤتمري أستانة الثاني، وجنيف الرابع، في ما بين وفد الحكومة السورية ووفود المعارضات، إلّا وقد انجلى الغبار عن مخاض عسير، لولادة نقاط جدول الأعمال المفترَض الغوص في مراميها فيما ينتظر من نسختيهما المقبلتين في الرابع عشر، والثالث والعشرين من آذار الحالي.

لم تحد هذه النقاط أعلاه عما ورد في متني القرارين الدوليين 2254 و 2268، والتي تمحورت مضامينها في سلال أربع، بدءاً من سلة مكافحة الإرهاب، فالحوكمة وصياغة الدستور وطرحه للاستفتاء الشعبي، توسلاً إلى انتخابات «حرّة ونزيهة» تجري تحت إشراف الأمم المتحدة.

فيما خصّ أستانة الثالث – والمزمع انعقاده غداً – فلقد أعادت روسيا طرح المرحلة الأولى من خريطة طريقها للحلّ في سورية، والتي كانت قد ثبتتها في بيان فيينا الأول، وذلك في أواخر تشرين الأول عام 2015، متجلية بفصل الجماعات العسكرية «المعتدلة» والمشتركة في التفاوض السياسي، عن غيرها من باقي المجموعات الإرهابية المنضوية في ما تسمّى بـ»هيئة تحرير الشام»، وذلك مقابل تثبيت الهدنة في ما بين الجيش السوري وحلفائه من جهة، وهذه الجماعات المفاوضة من جهة ثانية، ناهيك عن ملف إقفال منابع التسليح، ومصبات الإرهاب إلى الداخل السوري، والتعهّد بمكافحة هذا الأخير، هذا فضلاً عن عدم جواز تجاوز خطوط التماس بين جغرافيات هذين المكونين، ليصار لاحقاً إلى التوجه تكاملاً أو تقاطعاً نحو محاربة التنظيمات الإرهابية، وذلك بعد أن تفرز الخرائط الجغرافية على طاولة البحث في أستانة الثالث (إعلان وزارة الدفاع الروسية بالأمس)، والبحث بتشكيل لجان تعنى بإجراءات الثقة حول ملف تبادل المعتقلين وباقي الملفات الإنسانية...

بنظرة سريعة إلى أهمّ ما تناوله وسيتناوله جدول أعمال مؤتمر أستانة المقبل، فإنّ سردية التتالي والتوازي، لا تستقيم مع مضامينها، وخصوصاً لدى الدولة السورية، فمعظم هذه البنود لا تشكل إحراجاً لها في تنفيذها، وخصوصاً موضوع الالتزام بوقف إطلاق النار مع «المعتدلين»، فهذه مصلحة عسكرية تكتية ضرورية لها في زمن تضافر جهودها في مجال محاربة الإرهاب، وهذا ما تجسّد واقعاً بعد تحرير مدينة حلب، بحيث أضحت تلك الهدنة، فرصة ثمينة للتوجه نحو باقي المجموعات الإرهابية في ريفي حلب الشمالي والشرقي، وكذا في ريف حمص الشرقي، وصولاً إلى ريف دمشق، وتحديداً في منطقة نبع الفيجة... هذا فضلاً عن تسريعها لقطار المصالحات في أرياف دمشق المختلفة، ومؤخراً استكمال البحث في إعادة الحياة لاتفاق حي الوعر في حمص.. وهذا كله ما كان ليتمّ بهذه السرعة واليسر، لولا السير واقعاً بذاك البند الوارد في أستانة، وهذا الأمر تطلب من الجيش السوري – وبشكل منطقي – رسم خطة سير القوات المسلحة نحو الجغرافيات التي يحتلها الإرهاب في سورية، وخصوصاً الدواعش منهم..

وعليه فإنّ ما تبقى من التزامات تعنى بالقضايا الإنسانية والإجتماعية، فلا مصلحة إطلاقاً لسورية – الدولة، الباحثة عن إعادة سيادتها وثقة مواطنيها بها، بأن تتخلف عنها، وخصوصاً أنّ ذلك سيشكل إفقاداً لحجج تلك الجماعات العسكرية المنضوية في إطار أستانة، بأن تتفلت من التزاماتها، وتحديداً فك ارتباطها بالإرهاب والمشاركة في فرز خرائط انتشاره، كتمهيد للبدء بسلخ الجغرافيا منه، والذي لا مناص أمام هذه المجاميع المسلحة، ومن يرعاها من الدول أيضاً، إلا بالإنخراط في عملية وراثته، وذلك استلحاقاً منهم في الحصول على بعض الجغرافيا من جهة، ومخافةً منهم، من «استئثار» سورية الدولة وحلفائها بهذه الوراثة الجغرافية من جهة ثانية، وخير دليل على ذلك، ما تفعله أميركا اليوم في ريفي الرقة ومنبج والشرق والشمال السوري بشكل عام.

قد يجادل البعض، بأنّ تركيا وجماعاتها المسلحة في الميدان، ربما يماطلون في تنفيذ ما يتطلب منهم من مواجهة التنظيمات الإرهابية، وبأن التزاماتهم في توجيه البنادق نحوها، ستبقى حبراً على ورق، وهذا الأمر وارد بقوة، إلا أنّ هذه المسألة ستكون خسارة صافية لهم، وذلك وفقاً لمبدأ الاستلحاق الذي تحدثنا عنه، وعليه فإنّ ما يكفي روسيا وإيران وسورية من أستانة، هو فرز الخرائط الجغرافية فقط، وهذا بحدّ ذاته إنجاز يسمح لهم بوراثة الأرض، كلّ الأرض من الإرهابيين، وبمباركة «المعتدلين» وراعيهم التركي هذه المرّة.. فهل سيرتضي هؤلاء بالتفرّج فقط؟ وهل سيرضى الإرهابيون بتلك الموافقة الموثقة لأولئك المعتدلين؟

خلاصة القول، فإنّ مسار أستانة العسكري – إنْ أنجز ما ذكرته وزارة الروسية حول الخرائط الجغرافية – سيحقق إنجازاً مهماً جداً، ونقلة نوعية في مسار الحرب على سورية، لصالح محور الممانعة وروسيا فيها، وعليه فإنّ لعبة التوازي أو التتالي في جنيف الخامس لدى معارضة الرياض، ستصبح ورقةً خاسرة، وبكافة المعايير.

***باحث وكاتب سياسي**

«القاعدة» أكثر قوة في اليمن 4

توسّع تنظيمَي «القاعدة» و«داعش» في جزيرة العرب

ترجمة: ليلى زيدان عبد الخالق

1 ـ الفوضى العارمة

تجلّى أحد العوامل المهمة المساعدة في تحقيق مكاسب «القاعدة في جزيرة العرب»، في قدرتها على الاستفادة من ضعف مؤسسات الدولة وانهيارها، وخصوصاً الأمنية منها. وكانت الدولة اليمنية قد قدّمت في الماضي الدعم الأمنيّ للجماعات الجهادية المتطرّفة بهدف تحقيق مكاسب سياسية أو مالية. ومع ذلك، وقبل حلول عام 2011، وُضع عدد من القيود حول أنشطة «القاعدة في جزيرة العرب». ولم ينجح هذا التنظيم في حكم أيّ منطقة. غير أن الحال ذلك خضع لتغييرات جمّة عام 2011 عندما انقسمت أجهزة القوات الأمنية، ليبقى منها قسم واحد موالٍ لصالح، فيما انضمّ الآخرون بقيادة عليّ محسن إلى الحركة الاحتجاجية ضدّه. وما لبث هذا الانقسام أن ترسّخ أكثر وأكثر خلال حرب 2015. اما أفراد الأجهزة الأمنية، فهم يقاتلون الآن إما مع جبهة الحوثي/صالح أو مع قوات التحالف بقيادة السعودية، أو أنهم قابعون في منازلهم. وفي ظلّ هذه الأجواء، لا تطالعنا أيّ جهود موحّدة لوضع «القاعدة في جزيرة العرب» في مركز قياديّ، إنما يمكن لهذه المجموعة أن تخطو خطوات حثيثة وسريعة ناحية الفراغ الأمني والسياسيّ.

وفي كل مرة كانت جماعة «أنصار الشريعة» تستولي على مقاطعة ما، لم تكن تلقى أيّ مقاومة من الأجهزة الأمنية، وذلك بغضّ النظر عن التحالفات السياسية الأخيرة. وهذا ما كان الحال عليه في 29 أيار 2011 على سبيل المثال، عندما سيطرت الميليشيات على زنجبار، أبين، ولاحقاً على خمس مدن أخرى في مقاطعتَي أبين والشبوة. وكان بعض المراقبين قد اقترحوا أنّ حلفاء صالح انشغلوا بمعركة صنعاء بعد فضيحة انقسام الجيش. وقال الرؤساء المحليون في أبين، الذين كانوا شهوداً على المكاسب الإقليمية لـ«القاعدة في جزيرة العرب»، ان أجهزة الأمن تخلّت عن مواقعها وسلمتها للمراكز البلدية التي بالكاد احتوت على حفنة من العسكريين. ويرى معارضو صالح محادثات أبين، بوصفها حيلة من قبل الرئيس المحاصر لإقناع حلفائه الدوليين بإيجابية دعمه ولفت الانتباه إلى الأحداث في تعز، حيث، وفي اليوم عينه، دمّرت قواته معسكراً احتجاجياً مناهضاً للحكومة، ما أسفر عن مقتل وإصابة أكثر من 270 محتجاً. ومهما كانت الأسباب الداعية إلى الاستيلاء السريع على المدن الجنوبية، فقد فشلت أجهزة الأمن في عملها، لتصبح «القاعدة في جزيرة العرب» المستفيد الأول في كلّ ما يجري.

وفي المكلا أيضاً، كانت قوات الأمن، إما غير راغبة أو غير قادرة على معارضة استيلاء «القاعدة» على بعض المناطق هناك. وذلك في نيسان عام 2015. وذكر بعض السكان المحليين مدى الفشل الذي عانوا منه في هذه المعركة عندما دخلت المجموعة إلى البلدة، وتمكنت حتى من منع مقاتلي القبائل من إيقافهم.

وبالقدر نفسه من الأهمية، وعندما تمكنت «القاعدة في جزيرة العرب» من السيطرة على المدن في المنطقة، كرّست نفسها كبديل عمليّ أفضل للدولة من خلال تأمين خدمات تنطوي على المزيد من الموثوقية والبتّ في النزاعات. كذلك، قدّمت جماعة «أنصار الشريعة» في أبين بين عامي 2011 و2012، مجموعة من الخدمات للسكان كالكهرباء والمياه، فضلاً عن التعليم ونظام عادل فعّال، مرتكز على تعاليم الشريعة (القانون الإسلامي)، وذهبت إلى أبعد من تعويض للأسر التي فقدت منازلها بسبب الضربات الجويّة الأميركية. تجلّت شعبية جماعة «أنصار الشريعة» بوضوح تام من خلال الإدراة الكفوءة نسبياً أكثر من تطبيقاتها الإيديولوجية.

وبعد طردهم من أبين، طُبّقت مجموعة من الدروس هناك مستفيدةً من تجربة المكلّا. وساهمت في تخفيف النهج المتشدّد من خلال التنشئة الاجتماعية مع السكان والامتناع عن اتباع القواعد الصارمة. وكجزءٍ من هذا الجهد، وُضعت مكان المجلس المحلي الحاكم ـ أي المجلس الوطني في حضرموت، بدلاً من تنفيذ شروط الحكم المباشر. وكانت «القاعدة في جزيرة العرب» قد عيّنت بعض الأعضاء المحليين كعناصر في الشرطة الدينية. كما أطلقت مشاريع البنية التحتية، وتوفير الخدمات الاجتماعية، مثل توزيع المواد الغذائية للأسر المحتاجة واللوازم والمعدّات الطبّية للمستشفيات، وتنظيم الفعاليات المجتمعية والمهرجانات في الشوارع. أما «الرايات السوداء»، وهي النسخة السوداء من «القاعدة»، فقد كان من الصعب بمكان، العثور على أفراد مماثلة في المدينة، ثمّ ـ وبأمر من زعيم «القاعدة في جزيرة العرب» الوحيشي، فلم توجد لافتات لأصحاب الرايات السوداء. أما أولئك المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها «القاعدة في جزيرة العرب»، والذين لا يدعمون إيديولوجية هذه الجماعة، فهم يشيدون بانتظام بتحديد الأولويات الأمنية والخدمات الأساسية وآلية تسوية المظالم، كمثل النزاعات على الأراضي التي طال أمدها.

ووفقاً لأحد سكان المكلّا عام 2015: «نحن نرى بإيجابية إلى مجلس حضرموت الوطني، لأنه نجح في الاستمرار بدفع معاشات الحكومة... كما أبقى على الخدمات العامة في مستوى أفضل بكثير مما هو متوفر في باقي المحافظات... إن نظام القاعدة في جزيرة العرب هو نظام عادل وسلس، وبالتالي يُفضّل قياساً على نظام الحكومة الفاسد. كما وُجدت الحلول السريعة لعدد من القضايا البارزة التي بقيت عالقة لسنوات».

كذلك، تجنّبت «القاعدة في جزيرة العرب» الصراع الدموي للسيطرة على المناطق الأخرى، كما أصبح واضحاً أن القوات التي يقودها التحالف السعودي، خصوصاً في الإمارات العربية المتحدة، كان يُفترض أن يحدث في أيار 2016 لإخراج هذه الجماعة من هناك؛ كما انّ الخبرة التي اكتسبتها في أبين بين 2011 و2012 قد تعلّمت الدفاع عن الأراضي في الصراع التقليدي ضدّ القوات المدعومة من الخارج، ولم تخاطر بتنفير السكان المحليين الذين أمضت شهوراً طويلة في محاولة كسب ودّهم. ويُقال إنّ «القاعدة في جزيرة العرب» قد رتّبت خروجها من المكلّا بالتعاون والتنسيق مع القوات المتحالفة مع الائتلاف، وذلك قبل تعرّض الحكومة اليمنية/الإماراتية للهجوم.

المصدر: «Ciris Group»